Strategic Views in the Horizans of Iranian- Gulf Relation : Astudy in the Problematic relations in the light of Iran Nuclear File

Dr.AKeel Mohammed Abid
College of Politics & Law
University of Basrah

Abstract

Strategic view in the future of the relation between the countries of the Arab Gulf and Iran - special study in the relation within the develop of Iranian nuclear program .

This study deals with the relation between the countries of the Arab Gulf and Iran during the history , and it's development after the last development in the nuclear program of Iran chapters :

These chapters are :

The first chapter : The nature and the challenge of the relation .

This chapter deals with the nature of the relation and it's development during the history , and it's important steps , beside it's challenge .

The second chapter : The attitude of the countries of the Arab Gulf toward the nuclear program of Iran .

This chapter include the threat of that program on the security of the countries of the Arab Gulf .

The third chapter : The future view to the relation between the countries of the Arab Gulf and Iran .

This chapter deals with the future of the relation between the countries of the Arab Gulf and Iran .

Finally the study reached to important conclusions, these conclusions are :

There are many common and important elements that connect between the countries of the Arab Gulf and Iran like : the religion , the Gulf , oil , economic , history and security .

Therefore each one of them can participate to develop the relation between them , and they have the ability to avoid any threat to this relation, specially that there are many factors can participate in the develop of that relation , in spite of the develop of the nuclear program of Iran .

رؤية إستراتيجية في آفاق العلاقات الخليجية - الإيرانية : دراسة في إشكالية العلاقات في ضوء تطورات الملف النووي الإيراني

أ. م. د.عقيل محمد عبد
كلية القانون والسياسة – جامعة البصرة

الملخص :

تعتبر منطقة الخليج العربي واحدة من أهم المناطق الإستراتيجية في العالم ، اذ تستأثر هذه المنطقة بثروات تجعل منها قبلة للعالم، ولاشك إن النفط هو واحد من أهم تلك الثروات، كما ان ما يميز هذه المنطقة عن دونها من المناطق الأخرى هو كثرة القواسم المشتركة بين دولها ، فهناك شعور بالجماعية بين دول مجلس التعاون الخليجي قائم على وجود تماثل في الثقافة والتاريخ والفلسفة والسياسة والقضايا المرتبطة بالأثنية كالعرق والدين واللغة والمنشأ الإقليمي، فضلاً عن ذلك هناك عوامل مشتركة حقيقية تنتج عن التعاون مابين دول المجلس ، ويضاف إلى ماسبق أن دول الخليج العربي هي كلها دول ذات أنظمة حكم وراثية تقليدية لاينقصها جانب التماثل الثقافي بمعناه الشامل ، ولا التماثل المتعلق بالإرث السياسي والاجتماعي.

وفي مقابل هذا التكتل الإقليمي الذي ساعدت في إنشائه مجموعة من الظروف الذاتية والموضوعية، هناك قطب إقليمي بارز وفعال يتمثل بالدولة الجارة " إيـــــران "، ولاشك ان الأخيرة هي الطرف الآخر من المعادلة، وهي الجزء الأكبر فاعلية في المنطقة، وبالتالي فأن وتي رة العلاقات الخليجية مع ذلك القطب من شأنها أن تسهم في تعزيز الأمن أو تهديده .

ولاشك ان التنسيق والتعاون بين دول الخليج العربي وإيران من شأنه ان يحقق لكل هذه الأطراف استفادة قصوى، وتكفي الإشارة بهذا الصدد إلى أن إيران ودول الخليج يمتلكان نصف الاحتياطي العالمي، وان إيران ودول الخليج تنتج اليوم مايعادل ربع الإنتاج العالمي من النفط .

ومن هذا المنطلق تحاول هذه الدراسة ان تسلط الضوء على مستقبل العلاقات الخليجية الإيرانية ، ودراسة إشكالية هذه العلاقـــــات في ظل تطورات الملف النووي الإيراني.

ولأجل هذا الغرض انتظمت الدراسة الى ثلاثة مباحث رئيسية .

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها ان دول مجلس التعاون الخليجي وايران يملكان كل ما من شأنه ان يعزز ويقوي تلك العلاقات كالدين والتاريخ والخليج والاقليم وغير ذلك من العوامل . وان كل تلك العوامل كفيلة بأن تقلل وتحد من مخاطر وتداعيات الملف النووي الايراني خاصة على امن منطقة الخليج .

رؤية إستراتيجية في آفاق العلاقات الخليجية - الإيرانية : دراسة في إشكالية العلاقات في ضوء تطورات الملف النووي الإيراني

المقدمة:

غني عن البيان أن منطقة الخليج العربي تعد واحدة من أهم المناطق الإستراتيجي ة في العالم هذا اليوم، إذ تستأثر هذه المنطقة بثروات تجعل منها قبلة للعالم، ولاشك إن النفط هو واحد من أهم تلك الثروات، كما ان مايميز هذه المنطقة عن دونها من المناطق الأخرى هو كثرة القواسم المشتركة بين دولها، فهناك شعور بالجماعية بين دول مجلس التعاون الخليجي قائم على وجود تماثل في الثقافة والتاريخ والفلسفة والسياسة والقضايا المرتبطة بالأثنية كالعرق والدين واللغة والمنشأ الإقليمي، فضلاً عن ذلك هناك عوامل مشتركة حقيقية تنتج عن التعاون مابين دول المجلس، ويضاف إلى ماسبق أن دول الخليج العربي هي كلها دول ذات أنظمة حكم وراثية تقليدية لاينقصها جانب التماثل الثقافي بمعناه الشامل، ولا التماثل المتعلق بالإرث السياسي والاجتماعي.

وفي مقابل هذا التكتل الإقليمي الذي ساعدت في إنشائه مجموعة من الظروف الذاتي ة والموضوعية، هناك قطب إقليمي بارز وفعال يتمثل بالدولة الجارة " إيـــــران "، ولاشك ان الأخيرة هي الطرف الآخر من المعادلة، وهي الجزء الأكبر فاعلية في المنطقة، وبالتالي فأن وتيرة العلاقات الخليجية مع ذلك القطب من شأنها أن تسهم في تعزيز الأمن أو تهديده.

ولاشك ان التنسيق والتعاون بين دول الخليج العربي وإيران من شأنه ان يحقق لكل هذه الأطراف استفادة قصوى، وتكفي الإشارة بهذا الصدد إلى أن إيران ودول الخليج يمتلكان نصف الاحتياطي العالمي ، وان إيران ودول الخليج تنتج اليوم مايعادل ربع الإنتاج العالمي من النفط .

وعلى الصعيد التجاري تمتلك إيران قدرات بشرية هائلة ، وتمتلك دول مجلس التعاون قدرات اقتصادية كبيرة . وكل منهما يمثل أسواقا مثالية لبعضها البعض ، فضلاً عن وجود العديد من القواسم المشتركـــــة الأخرى كالعامل الديني أو الموقف من الصراع العربي – الإسرائيلي .

ومن هذا المنطلق تبدأ هذه الدراسة والتي تهدف إلى تسليط الضوء على مستقبل العلاقات الخليجية الإيرانية، ودراسة إشكالية هذه العلاقـــات في ظل تطورات الملف النووي الإيراني.

وستحاول هذه الدراسة الإجابة على الأسئلة الآتيـــــــــة:

ما هي المراحل التي مرت بها العلاقات الخليجية الإيرانية ؟

ماهي أهـــــــم العوامل أو المتغيرات المؤثرة على تلك العلاقات ؟

ماهي أفاقها المستقبلية ؟

ومن اجل الإجابة على تلك الأسئلة انتظمت هذه الدراسة في مباحث ثلاث.

سيختص المبحث الأول منها لدراسة واقع العلاقات الخليجية الإيرانية.

أما المبحث الثاني فأنه سينصرف للبحث في العلاقات الخليجيـــــة الإيرانيـــــــة في ظل " إيران نووية "

في حين أن المبحث الثالث سيختص بـدراسة الآفلق المستقبلية لتلك العلاقات.

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع عنوان البحث والذي ينصب على دراسة مستقبل العلاقات الخليجية الإيرانية في ظل تطورات الملف النووي الإيراني ، تلك العلاقات التي باتت تبدو اليوم أمام تحد متعدد المنابع ، والعامل النووي الإيراني يعد واحد من أهم تلك التحديات ، وفي هذا الدراسة سينصب في طبيعة تلك العلاقات ، واهم مراحلها وتطوراتها، ودراسة أهم المتغيرات فيها ، ومن ثم دراسة تأثير العامل النووي على تلك العلاقات.

إشكالية الدراسة :

تنطلق هذه الدراسة من إشكالية مفادها أن العلاقات الخليجية الإيرانية قد مرت بانعطافات عديدة، كان آخر تلك الانعطافات الملف النووي الإيراني، وعلى الرغم من وجود نزاعات إقليمية وخلافات مابين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، إلا أن هناك ثمة قواسم من المصالح المشتركة بين الطرفين، ولعل تلك القواسم من شأنها ان تقلل من ت داعيات البرنامج النووي الإيراني، ومن قلق دول مجلس التعاون الخليجي إزاء ذلك البرنامج.

وستقوم الدراسة بتحديد ملامح العلاقات الخليجية الايرانية في ظل تطورات الملف النووي الايراني ، وما الذي يتعين على دول مجلس التعاون الخليجي القيام به في ظل تلك التغيرات .

منهاج الدراسة :

لأن العلاقات الخليجية الإيرانية تعود إلى حقب زمنية بعيدة، ولأنها مرت بالعديد من المراحل، اعتمدت الدراسة في طرحها وتناولها للموضوع على المنهج التاريخي لسرد أهم الوقائع والإحداث التي مرت بها العلاقات الخليجية الإيرانية.

ولأجل تحليل تلك العلاقات وفقاً لآخر المستجدات والمتغيرات الإقليمية والدولية، تم اعتماد المنهج التحليلي ، ليتسنى لنا فيما بعد الانطلاق منها لاستقراء الرؤية المستقبلية ل لعلاقا ت الخليجية الإيرانيـــة.

المبحث الأول

واقع وتحديات العلاقات الخليجية – الإيرانية

من الجدير بالذكر أن العلاقات الخليجية الإيرانية قد مرت بالعديد من المراحل والتغيرات، وإذا ماعلمنا بأن العلاقات الدولية هي ليست على وتيرة واحدة ، وان هناك العديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تلعب دوراً كبيراً في تحول تلك العلاقات وتغيرها ، فأنه يمكن القول بأن العلاقات الخليجية الإيرانية قد مرت بانعطافات وتحولات كبيرة.

وفي هذا الجزء من الدراسة ارتأينا البحث في أهم المراحل التي مرت بها تلك العلاقات للانطلاق منها فيما بعد للبحث في اشكاليتها ومستقبلها.

المطلب الأول

دروس وخبرات الماضي

يمكن تقسيم الحقب التي مرت بها العلاقات الخليجية الإيرانية في العقود الأخيرة إلى عدة حقب أهمها:

الحقبة الأولى: حقبة التي تمثلت بحكم الشاه .

الحقبة الثانية: حقبة الثورة الإسلامية.

الحقبة الثالثة: حقبة الانفتاح الإيراني عن دول الخليج العربي.

الحقبة الرابعة: الحقبة الخاتمية وتسريع التطبيع مع دول الخليج.

الحقبة الخامسة: حقبة احمد نجاد " الحقبة النووية ".

فيما يتعلق بحقبة الشاه محمد رضا بهلوي، يمكن القول بأن تلك المرحلة قد فرضت خصوصية في العلاقات مع السياسة الأمريكية، والتحالفات السياسية والأمنية التي ادخل الشاه إيران فيها، فقد اتسمت سياساته بالتفاعل مع إسرائيل وتعاونه معها، والاهم إمعانه في أداء دور الشرطي في منطقة الخليج واستعراض القوة والتهديد بها، مما اسهم بدوره في خلق حالة من

الفزع الايراني لدى دول الخليج ، دون ان يصل الى مرحلة الحرب المسلحة ، نظراً لخلل موازين القوى العسكرية لغير صالح دول الخليج، ومغبة التصادم المباشر مع مصر الناصرية ، حتى ماقبل هزيمة يونيو ١٩٦٧،[١] بيد انه وبعد رحيل عبد الناصر، وغياب اية قوة ردع عربية مناوئة لايران ، اقدم الشاه على عدة خطوات، كان من شأنها احداث المزيد من التوتر في العلاقات الايرانية الخليجية ومن اهمها:

١ -احتلال الجزر الإماراتية الثلاث(طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى)، فخلافاً لمذكرة التفاهم في ١٧ نوفمبر ١٩٧١ والتي كانت بين امارة الشارقة وايران برعاية ب ريطانيا والمتعلق باقتسام جزيرة ابو موسى، ونتيجة لفقدان التوازن العسكري، اجبرت الامارات على قبول هذه الوضعية على مضض، دون ان تسلم بسيادة ايران او وضعها في الجزر ، معتبرة ان احتلالها ناجم عن ظروف تفتقر الى العدالة والتكافؤ اصلاً ، وانها فرضت في ظروف التهديد بلستعمال القوة والإكراه.[٢]

٢ -المزاعم الإيرانية في البحرين. حيث افرزت سياسات بهلوي اطماعاً ايرانية ومطالبات تجاه البحرين، والتي عرقلت التمهيد لعلاقات طبيعية استناداً الى وجود الشيعة في البحرين، بيد ان ايران لم تمض بعيداً في هذه المطالبة ، مما اتاح للبحرين الاستقلال والانضمام للامم المتحدة. [٣]

وفيما يتعلق بالمرحلة الثانية التي مرت بها العلاقات الخليجية الايرانية فأنها تتمثل بمرحلة نهاية السبعينات من القرن المنصرم وتحديداً في عام ١٩٧٩ عند قيام الثورة الاسلامية في ايران، وقيام جمهورية ايران الاسلامية والتي انهت معها حقبة الشاه السياسية، فقد شرعت ايران منذ ذلك الوقت في عدم الاعتراف بشرعية الكيان الصهيوني، واغلاق سفارته في طهران، بل وتخصيصها لدولة فلسطين في طهران، وتبني سياسة مناوئة للولايات المتحدة " الشيطان الاكبر" ، بيد ان ذلك لم يتولد عنه تحسن في العلاقات الخليجية الايرانية، على النقيض فقد اتسمت بالتصادم والصراع على خلفية مبدأ تصدير انموذج الثورة الاسلامية الايرانية، ومايرتبط بذلك من تدخل في الشؤون الداخلية للدول الخليجية.[٤] وكان من ابرز تفاعلات ذلك :

١- اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية(١٩٨٠- ١٩٨٨) وما سببته من استنزاف وهدر لطاقات البلدين.

٢- تصعيد الموقف الإيراني من مسألة الجزر الاماراتية الثلاث ، وكانت التبريرات التي تقدمها الحكومة الايرانية في اثناء سنوات الحرب العراقية – الايرانية، ان ما تتخذه من اجراءات وتدابير انما هو من قبيل الاجراءات الامنية التي تفرضها ظروف الحرب مع العراق ،

فعمدت الى تعزيز في جزيرة ابو موسى ، ومن ثم تكثيف وجودها العسكري في الجزر الاخرى ، مما دفع بدولة الامارات الى تقديم مذكرة الى الامم المتحدة عام ١٩٨٠ اتهمت فيها ايران باحتلالها لجزرها الثلاث.

٣- حدوث توترات في العلاقات الايرانية- الكويتية، حيث عانت الكويت مما وصفته باعمال ارهابية نفذتها جماعة " محسوبة " على ايران، بدءاً من تفجيرات عام ١٩٨٣ والتي طالت السفارتين الامريكية والفرنسية ومصالح حكومية كويتة، الى خطف طائرتين للخطوط الجوية الكويتية عام ١٩٨٨ وقتل الرهائن.(٥)

وكان التوتر قد امتد في علاقات ايران يشمل اغلب دول مجلس التعاون الخليجي بفعل الدعم الذي كانت تقدمه تلك الدول للنظام السياسي لصدام حسين في حربه مع ايران ، وعليه فقد تقلص والى حد كبير – حجم التفاعلات بين ايران ودول الخليج .

المطلب الثاني

أمن الخليج من منظور دول مجلس التعاون الخليجي وإيران

من المعلوم انه ليس هناك مفهوم واحد يتفق عليه الجميع بالنسبة لامن الخليج، ذلك ان كل القوى المعنية بأمن منطقة الخليج العربـــــي لديها مفهومها الخاص للامن في هذه المنطقة ، والمقصود به بالضبط ان كل قوة لديها تصورها الخاص للاوضاع والجوانب التي تعتبر انها تحقق امن الخليج، وينطلق مفهومها لامن الخليج ويت ح دد بحسب مصالحها والاهداف الاستراتيجية التي تريد.(٦)

وكما نعلم بأن هناك ثلاث قوى كبرى معنية مباشرة بقضية امن الخليج هي الولايات المتحدة، إيران ، ودول الخليج العربي، أي دول مجلس التعاون الخليجي.(٧)

فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية امن الخليج يعني ان تكون الاوضاع في المنطقة مواتية لضمان استمرار تدفق النفط.(٨) ويعني ضمان حماية الامدادات النفطية وحماية اسرائيل ورعاية مصالحها في المنطقة ، اما بالنسبة لايران فان امن الخليج يعني بالنسبة لها ممارسة دورها كاكبر قوة اقليمية في المنطقة.(٩) وبالنسبة لدول الخليج العربي والمعنية بالدرجة الاساس بالموضوع ، فأن قضية الأمن بالنسبة لها تعني ان تشهد المنطقة استقراراً يتيح لها ان تمضي قدماً في تنفيذ مشاريعها التنموية، ويعني ايضاً ان لاتشهد المنطقة أي تطورات او اوضاعاً من شأنها ان تهدد الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الداخلي لها، وعلى هذا الأساس تتحدد إستراتيجية كل قوة تجاه المنطقة ، أما الإستراتيجية الأمريكية فيمكن تلخيصها بكلمة واحدة هي السيطرة الفعلية على المنطقة بحيث لاتشهد أي تطورات

تعدد الامن بالمفهوم الام ريكي، وهذه الاستراتيجية هي ليست جديدة على منطقة الخليج العربي، فالرئيس الامريكي الاسبق جيمي كارتر كان قد تبنى استراتيجية الانتشار السريع في منطقة الخليج العربي منذ اواخر السبعينات من القرن المنصرم معتبراً ان الخليج العربي يعني الامن الامريكي، وان أي تهديد للامن في هذه المنطقة يعتبر تهديداً للامن القومي الامريكي.(*)

ويرى العديد من المراقبين الدوليين ان الهدف الاساسي من احتلال العراق هو لتكريس السيطرة على منطقة الخليج العربي ، ورعاية وحماية المصالح الامريكية فيها.(**)

وتجدر الإشارة إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي وللاسف ليس لها استراتيجية خاصة بها، بمعنى اصح انها تبنت مواقف وسياسات متعلقة بها ، مستقلة لتحقيق الامن في الخليج العربي، وهي مجرد رد فعل لسياسات ومواقف الاخرين وخصوصاً امريكا فعلى الرغم من ان المنطقة تعيش منذ عقود في حالة من التوتر ، وانها شهدت اكثر من حرب ، الا انه لم يحدث في أي وقت من الاوقات ان كان امن الخليج مهدداً كما هو اليوم ، ولعل السبب في ذلك يعود الى التطورات السياسية في العراق من جانب ، والى تطورات الصراع الامريكي الايراني من جانب اخر .وعلى صعيد اخر يعتبر الصراع الطائفي في العراق من اخطر واشد التحديات التي تواجه الامن في منطقة الخليج العربي ، ذلك ان الخلافات والصراعات الطائفية التي تحدث في العراق يمكن ان تلقي بظلالها على منطقة الخليج العربي ، وقد شهدت الاخيرة مظاهر عديدة لهذه المسألة ، فالخلافات الطائفية في العراق من شأنها ان تحدث تأثيراً مدمراً على كل المنطقة، ومن شأنها ان تشعل الصراع الطائفي فيها.

كما ويمكن لها ان تغذي نزعات الانفصال والتقسيم الموجودة. (١٠)

المطلب الثالث

العامل النووي في العلاقات الخليجية الإيرانية

فيما يتعلق الأمر بالملف النووي الايراني ومدى تأثيره على العلاقات الخليجية الايرانية وبالتحديد على امن الخليج العربي، فأنه يمكن القول بأن منطقة الخليج العربي قد دخلت مرحلة جديدة بعد اعلان ايران عن امتلاكها للطاقة النووية، ولهذه الخطوة الايرانية اهميتها بغض النظر عن المدلول الفعلي لهذا الإعلان، ذلك ان الكشف عن تمكن ايران من امتلاكها للطاقة النووية ، ومن ثم الاعلان عن نيتها وسعيها الجاد لتطوير برنامجها النووي كان من شأنه ان يصعد من وتيرة الخوف والقلق من" ايران النووية "، وعلى الرغم من ان ايران بدأت في ابحاثها في تخصيب اليورانيوم منذ فترة طويلة سبقت الاعلان عنه رسمياً ، إلاّ ان هذا الاعلان قد انطوى

على تطورات خطيرة في المسألة الايرانية، والاهم الجديد الفعلي هو مايتصل بالتداعيات على الوضع الاقليمي خصوصاً لجهة التوازن الاستراتيجي بين مختلف دول المنطقة ،وبالاخص منها دول مجلس التعاون الخليجي، وطبيعة توجهاتها تجاه بعضها بعضاً في ظل ت غير وضعية إيـــران. (١١)

إن إيران اليوم بلغت تبدو اكثر من مجرد دولة قوية ، دولة بصدد ان تكون نووية، وهذا التحول الكبير على وجه التحديد مرده التحول النووي الذي شهدته تلك المناطق بسبب انضمام ايران الى مايسمى بـــ(النادي النووي) ، فقد ادى امتلاك طهران التقنية اللازمة لانتاج الطاقة النووية الى انتقال ايران من شريحة الدول الإقليمية المتوسطة القوة الى مايمكن تسميه بالدول الاقليمية فائقة القوة،الامر الذي يستلزم البحث من قبل دول مجلس التعاون الخليجي عن تبني سياسة وحدة او وجهة نظر موحدة تجاه هذا الوضع الجديد في المنط قة، كما لابد من وضع الية بشأن كيفية التعامل مع هذه الدولة الاقليمية الكبرى في المنطقة، ويجب الإقرار بان الرؤية الخليجية للجارة ايران يشوبها غموض وضبابية الى حد ما نتيجة لاعتبارات متعددة ، ابرزها التباين الواضح بين الحسابات القطرية والحسابات القومية، بمعنى أدق ان هناك رؤية تكاد تكون فردية بالنسبة لكل دولة من دول الخليج العربي مع ايران من جهة، ومن جهة اخرى هناك رؤية جماعية لعلاقات دول مجلس التعاون الخليجي كوحدة واحدة، ولاشك ان كلتا الرؤيتين تنطلقان في توجهاتهما نحو ايران من حسابات كل دولة لمصالحها واهدافها وتوازناتها مع إيران.(١٢)

وكما تختلف دول مجلس التعاون الخليجي في بعض الاحيان في علاقاتها مع ايران، فأن الأخيرة تتعامل هي الاخرى في بعض الاحيان بشكل منفرد مع دول الخليج ، وفي احيان اخرى تتعامل معها بشكل جماعي، فعلاقات ايران الخارجية على سبيل المثال مع دول مجلس ا لتعاون الخليجي ككتلة واحدة تكاد تكون مختلفة تماماً بالمقارنة مع علاقات ايران مع سوريا او مصر او الجزائر كدول منفردة .

ويعود هذا التنوع والاختلاف في علاقات ايران الخارجية الخارجية مع الدول العربية بشكل عام ومع دول الخليج على وجه الخصوص الى ان طهران غالباً م اتحاول ابراز موقفها ودورها الإقليمي، فهناك شبه توافق عام في ايران على مركزية مكانتها ومحورية دورها، إلاّ ان الخلاف ينحصر في كيفية تعظيم تلك المكانة، ووسائل ادارة علاقاتها مع محيطها الخارجي. (١٣)

ان المغزى من التوصيف السابق هو ان الدولة الايرانية تدرك جيداً ماذا تريد من علاقاتها مع دول الخليج ككل وكدولة منفردة، وان لدى ايران صورة واضحة تماماً لموقعها من وجهة نظرها الخاصة في المنطقة سواء القائم او مايجب ان يكون عليه.(١٤)

من هنا، فأن أمام دول مجلس التعاون الخليجي مهمة صعبة في التعامل مع الحال الجديدة في ايران، تلك الحال التي تفرض على العالم العربي بوجه عام ودول الخليج العربي بوجه خاص الاخذ بنظر الاعتبار " نووية المنطقة " وليس المقصود هنا الانتباه او التفكر جيداً في ان تتخذ دول الخليج العربي موقفاً مسبقاً تجاه الجار النووي الجديد ، سواء كان هذا الموقف سلبياً او ايجابياً، لكن المقصود هو ان يخضع ملف العلاقة مع ايران بالنسبة لدول الخليج العربي الى دراسة دقيقة متأنية تنطلق من وضع ايران الراهن، وكذلك احتمالاته المستقبلية، آخذة بنظر الاعتبار المصالح الجماعية او المشتركة للطرفين،خاصة وان القواسم المشتركة والمصالح المتبادلة بينهما كفيلة بان تذلل الكثير من المخاوف او اسوار الشك التي قد تعتري دول الخليج العربي ازاء امتلاك ايران للطاقة النووية.

وجدير بالذكر ان أول ما يستحق التفكير منه وتأمله ملياً قبل الانتقال الى مرحلة تبني سياسات معينة من قبل دول الخليج هو الوقوف على الاز دواجية التي تتمثل بالتناقض الظاهر الذي يؤكد من جهة على حق الدول المشروع في امتلاك طاقة نووية للاغراض السلمية ، وتأتي ايران بالطبع كواحدة من هذه الدول، ومن جهة اخرى هناك القلق المعلن تارة والمخفي تارة اخرى من مجرد امتلاك القدرات النووية ، ومن الصعوبة بمكان الحصول على اجابة محددة وواضحة ومحل اجماع او حتى توافق على هذه المسألة ، فما هو بالضبط الخطر الإيراني الذي تخشى منه دول مجلس التعاون الخليجي؟

هل هو في امتلاك ايران سلاحاً نووياً ؟ ام في مجرد وجود قدرات نووية حتى وان كانت سلمية ؟ وليس مما تقوم به فعلياً ؟ ويسبق هذه التساؤلات تساؤل أساسي:

هل اذا امتلكت طهران قدرات نووية قابلة للاستخدام غير السلمي، او متى امتلكت قنبلة نووية ، هل يمثل ذلك خطراً حقيقياً على الدول الخليجية؟ وفي مثل هذه الحالة ماهي ابعاد وطبيعة هذا الخطر واحتمالاته؟

هذه هي نقطة البداية التي ينبغي على الدول الخليجية الانطلاق منها لدى النظر الى مستجدات ايران في المنطقة، مع مراعاة عدم الانسياق وراء الحملات الاعلامية التصعيدية التي تشنها الدوائر الغربية ضد طهران بين الحين والاخر، وتصويرها كمصدر خطر يهدد امن واستقرار المنطقة .

المطلب الرابع

تحديات العلاقات الإيرانية الخليجية

يمكن القول بأنه وبعد اكثر من سبعة عشر عاماً على اجتياح الكويت يمكننا تشخيص ثمانية متغيرات أساسية في بيئة امن الخليج تتمثل في:

انهيار التوازن الاستراتيجي داخل النظام الاقليمي الخليجي، سقوط نظام صدام حسين ، تبلور وجود عسكري امريكي غير مسبوق في شمال الخليج، بروز البرنامج النووي الايراني ، وسعي حلف شمال الاطلسي (الناتو) لمد أدواره الى منطقة الخليج وهناك متغير سادس يتمثل في البيئة الراهنة للعلاقات الامريكية الهندية وانعكاساتها الاقليمية، في حين يبدو امن الطاقة الصيني متغيراً سابعاً ذو صلة بأمن الخليج، اما المتغير الثامن فقد تجلى في زيادة وتيرة العنف المسلح على الصعيد الإقليمي.(١٤)

وفي السياق الأكثر مركزية يمكن القول بأن طبيعة التشكل الجيوسياسي المتنازع عليه للخليج ، وعمق الموروث التاريخي الصراعي فيه والصراع الدولي على نفطه ،وغياب الحد الادنى للتوازن بين وحداته ، وانعدام الاليات المؤسسية لحل النزاعات فيه ، وضعف مؤسسات المجتمع المدني في داخله، قد جعلت من امن الخليج قضية اشكالية بالغة التعقيد.(١٥)

وكما يبدو جلياً ، فأن هناك اختلال كبير في التوزيع النسبي للقوة بين دول الاقليم ، الامر الذي يفضي بالضرورة الى توازن غير حقيقي او غير مستقر، وثمة بعدان اساسيان لهذه المقولة : البعد الاول مادي، يرتبط بطبيعة المقومات الجغرافية والبشرية والمالية ، والبعد الثاني معنوي يتعلق بمستوى القدرات الحضارية، خاصة الخبرة القتالية والتصنيع العسكري ، والبحوث الامنية والعلوم العسكرية عامة، ويمكننا إضافة بعد ثالث سوف نعبر عنه بالبعد السياسي، ونعرفه بأنه ذلك المقوم الذي يتجلى في مقدمة التحالفات الخارجية التي ترتكز عليها الدولة ، او مجموعة مؤتلفـــة من الدول ، بحيث تسخر هذه التحالفات (التي ليس بالضرورة ان تتضمن بعداً دفاعياً) في تعزيز ثقلها النسبي ضمن بيئتها الاقليمية ، وعلى صعيد العلاقات الخليجية الايرانية، يمكن التأكيد على حقيقة ان هذه العلاقات تبدو اليوم عامل ضغط كبير في مناخ تلك العلاقات، يضاف الى ذلك عامل التسلح الايراني، وبدرجة اقل الوضع في لبنان.(١٦)

ان عوامل الضغط في مناخ العلاقات الايرانية الخليجية ليست نتاجاً حصرياً للت وترات القائمة بين واشنطن وطهران، وفي التجربة التاريخية يمكن ان نلحظ ان التقارب الخليجي الايراني ، الذي تزايد الاهتمام به خلال العقد السابع من القرن العشرين قد اتى مشبعاً بالشكوك

والهواجس المتبادلة، فقد كانت الخيارات الدولية لكل من ايرا ن ودول الخليج متماثلة على مستوى، لكنها متباينة على مستوى الطرف الاخر اليها، وتحديداً الولايات المتحدة.

لقد كانت طبيعة الوظيفة للأطراف الإقليمية متباعدة الى حد كبير في المدرك الاستراتيجي الامريكي، الامر الذي خلق تخلخلاً بيناً في الاقتراب الخليجي – الإيراني ، بل وساهم في تسطيح هذا الاقتراب.(١٧)

المبحث الثاني

العلاقات الخليجية الإيرانية في ظل ايران نووية

مما لاشك فيه ان اعلان ايران عن قدراتها في تخصيب اليورانيوم، وبالتالي سعيها الحثيث للاستقرار في برنامجها النووي وتطويره، كان له بالغ الاثر على وتيرة العلاقات مع دول الخليج العربي.

وسنحاول الدراسة في هذا المبحث التطرق الى اهم التطورات التي شهدتها العلاقات الايرانية في ظل تطورات الملف الإيراني.

المطلب الأول

المخاوف الخليجية إزاء ملف إيران النووي

رغم المحاولات الإيرانية المتكررة لتبديد المخاوف الخليجية إزاء الملف النووي الإيراني، منذ ان طفا إلى السطح في العام ٢٠٠٣، من خلال تصريحات الرئيس السابق محمد خاتمي، وحالياً، عبر الرسائل والوفود الرسمية للدول الخليجية، فإن هذه المخاوف تظل قائمة.(١٨)

ولاشك في أن المخاوف البيئية، بما فيها تلوث المياه والثروات الطبيعية، الأكثر بروزاً في تصريحات المسؤولين الخليجيين وذلك لأكثر من سبب، لعل أهمها وقوع إيران فوق طبقة زلزالية، وثانيها احتمال حدوث تسرب إشعاعي، كما حدث في مفاعل تشيرنوبل بأوكرانيا عام ١٩٨٦، أو احتمال توجيه ضربة عسكرية للمواقع النووية الإيرانية، سواء من جانب الولايات المتحدة أو من قبل إسرائيل، كما فعلت الأخيرة مع المفاعل النووي العراقي " اوزيراك "، عندما دمرته بواسطة الطيران الحربي عام١٩٨١.

وتعد الكويت أكثر الدول المعرضة لخطر حدوث تسرب إشعاعي، وذلك لقربها من محطة بوشهر الإيرانية، إذ لا تبعد أكثر من ٢٧٢ كيلومتراً، وبالتالي فإن تأثيرات حدوث التسرب يمكن أن تصل إلى أجواء الكويت في أقل من ١٥ ساعة، إذا كانت سرعة الرياح ٥ أمتار في الثانية

وانه في حالة حدوث مخاطر تسرب إشعاعي من مفاعل بوشهر، فإن إيران ستكون الأقل تعرضاً من سكان الخليج، إذ لن يتأثر بها سوى ١٠ في المائة فقط من سكان إيران، وإنها ستمثل فقط الإيرانيين المقيمين في القرى والمدن القريبـــــة من تلك المواقع، بينما قد تتراوح نسبة الذين يتعرضون للمخاطر الإشعاعية من سكان الخليج، وانها ستمثل فقط الايرانيين الذين يقيمون في كثير من القرى والمدن القريبة من تلك المواقع بحسب بعض التقارير الدولية، من ٤٠ – ١٠٠ في المائة، والى جانب المخاوف المتعلقة بأحتمال حدوث تسرب اشعاعي، هناك احتمال توجيه ضربة عسكرية إسرائيلية أو أمريكية للمفاعل النووي الإيراني في بوشهر.[١٩]

غير أن هذا الاحتمال يستبعده عدد من الخبراء في مجال الطاقة النووية، ذلك أن أي ضربة قد تتسبب بوقوع كارثة بيئية، وبخاصة بعد أن باتت المفاعلات النووية، وإن لم يكن كلها، تحتوي على الوقود النووي.[٢٠]

بالإضافة إلى ذلك، فإن توجيه ضربة عسكرية لإيران قد ينجم عنه رد فعل إيراني، عبرَ عنه قائد الثورة الإسلامية في إيران، آية الله على خامنئي، الذي حذر الولايات المتحدة من التفكير من مغبة ذلك، مؤكداً أن أي هجوم على إيران سوف يؤدي إلى تعرض صادرات النفط عبر الخليج لأخطار غير متوقعة.

وقال المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية، في خطاب له بمناسبة الذكرى السابعة لرحيل آية الله الخميني " كي تهددون طهران تقولون إنكم تضمنون انتقال النفط خلال هذه المنطقة. يجب أن تعلموا أن أقل سوء تصرف من جانبكم سوف يعرض للخطر أمن الطاقة في المنطقة ".

وقد أدى مثل هذا التهديد إلى حدوث ارتفاع في أسعار النفط، ما يعني أن توجيه ضربة فعلية لإيران، ورد إيران عليها بقطع الإمدادات النفطية إلى دول العالم، عبر توجيه ضربة إيرانية لحقول النفط الخليجية أو إغلاق مضيق هرمز، سيسهم في رفع أسعار النفط إلى أكثر ، وبالتالي سيتم تعريض العالم إلى أزمة اقتصادية خانقة، ومن هذا المنطلق فإن المخاوف الخليجية لا تقتصر على المخاوف البيئية فحسب، بل تتعداها إلى المخاوف الاقتصادية، ذلك أن النفط يشكل مصدر الدخل الرئيس لهذه الدول ، ما يعني خنقها أو تدميرها اقتصادياً إذا توقف تصديره لأي سبب من الأسباب.

المطلب الثاني

امن الخليج بين التفاؤل والتشاؤم

طرحت في الآونة الأخيرة عدة تساؤلات حول الوضع الاستراتيجي لمنطقة الخليج العربي، هل هو افضل اليوم مماكان عليه بالأمس.

ففي الاجتماع السنوي لمركز الخليج للابحاث الذي عقد في الرياض في الثامن من شهر كانون الثاني عام ٢٠٠٨ والذي ضم نخبة من النتخصصين بشؤون الخليج العربي اتفقت اغلب الاراء حول تراجع حدة التهديدات الموجهة لإيران،عقب إصدار وكالات المخابرات الامريكية تقريرها في كانون الاول من عام ٢٠٠٧.

وكانت هناك رؤية اخرى مفادها ان الوضع الاستراتيجي لمنطقة الخليج العربي مع مطلع عام ٢٠٠٨ لم يصبح افضل مما كان عليه عام ٢٠٠٧ ، بل ان اية تغيرات تحدث اليوم هي تغيرات وقتية وتكتيكية، وان الصورة الستراتيجية الكبرى لازالت كما هي ، فأيران ماضية في تطوير برنامجها النووي ذات الطابع السلمي، وان دورها بدأ يتزايد في المنطقة بشكل مستمر ، وعلى الصعيد نفسه يؤكد بعض المفكرين والمحللين السياسيين على ان منطقة الخليج العربي تتمتع بالفعل باطار امني فاعل ، وهو اطار تقدمه الولايات المتحدة والدول الغربية ، وان هذا الاطار كان قد تم تفعيله في المنطقة قبل قرن ونصف ، ويقوم على اساس معادلة تربط الحماية الخارجية بعدم تدخل الحامي الاجنبي سواء كان ذلك الولايات المتحدة او بريطانيا في الوضع الداخلي، وان هذه المعادلة اثبتت نجاحها وفعاليتها طوال تلك الفترة الماضية، ولازالت تثبت فاعليتها حتى اليوم .[٢١]

المطلب الثالث

آلية تطوير نظام الأمن في منطقة الخليج العربي

لقد شهدت الساحة الدولية في الآونة الأخيرة تطورات إقليمية ودولية بالغة التعقيد اثرت بشكل او بأخر على التفاعلات القائمة في منطقة الشرق الاوسط بأكملها ، يضاف الى ذلك ماتشهده معادلة الامن الاقليمي في منطقة الخليج من تصاعد في درجة التهديد جراء التجاذب بين امريكا وايران على خلفية الملف النووي الإيراني، وعدم استقرار الوضع في العراق. وإذا كان امن الخليج يعتبر بعداً أصيلاً في منظومة الامن العالمي لما تمثله هذه المنطقة من اهمية استرتيجية في

ضوء موقعها الجغرافي المتميز، وهيمنتها على صادرات النفط العالمي، فأن الثورة المعرفية والاتصالية العالمية قد طرحت محددات جديدة ، فلم تعد الصراعات هي الاداة الرئيسية لبناء النفوذ والهيمنة مع ازدياد تكامل الكيانات الاقتصادية بين مختلف مناطق العالم.

ان مثل هذه التطورات والتحديات باتت تفرض تطوير نظام امني اقليمي فعال في منطقة الخليج العربي يتسم بالاستقرار ويراعي التوازن ويحظى بالتوافق بين الاطراف كافة، وهو أمر يبدو أكثر إلحاحا في الوقت الراهن وصولاً الى بيئة علاقات اقليمية اكثر تعاونية.[٢٢]

لقد توالت خلال العقدين الاخيرين العديد من التصورات الاقليمية لدول الجوار لصياغة نظام امني جديد في المنطقة، لكنها افتقدت الى نقطة تتصل بأغفال مصالح الاطراف الاخرى، وعدم ابتكار اليات متطورة قادرة على التعامل مع الازمات الطارئة وايجاد حلول لها ومنع تفاقم تأثيراتها السلبية، ويمكن القول ان مسار الاحداث ينبئ عن امكانية تجنب المضي في طريق الحل العسكري، وان هناك ضوءاً في نهاية النفق شريطة ان تتغلب ارادة السلام وان يتم تحرك عملي دون الركون الى الأماني الغير مضمونة العواقب .

ولعل اولى خطوات هذا التحرك هو استثمار الحوار بين دول مجلس التعاون مع ايران لحلحلة الملفات الشائكة بناءً على منطلقات اساسية تتمثل في مقررات الشرعية الدولية وتفاهم كل طرف لمصالح وهواجس الطرف الآخر، وان تساعد دول الجوار على تحقيق مصالحة وطنية شاملة في ربوع العراق يحفظ لهذا البلد امنه واستقراره. [٢٣]

وفي هذا الصدد تبرز اهمية الدعوة لايجاد نظام امني جديد يكون مقبولاً لدى الجميع ، ويمتلك القدرة لحماية الشعوب المتمثلة فيه، ويمكن تلخيص الرؤية الخليجية للاستقرار في المنطقة بـ(الضمان الدائم للاستقرار والتنمية يعتمد في نهاية المطاف على سيادة السلام والامن في كل انحاء المنطقة ، وبمشاركة كل دولها وشعوبها).

ومن ثم فإن تحقيق الرفاهية الاقتصادية لكافة شعوب المنطقة عن طريق تهيئة المناخ الأمن لجذب الاستثمارات الاجنبية والاستفادة من الميزات النسبية في كل بلد من دول الاقليم ، هو عامل اخر يضاف الى محفزات تطوير ضمانات امنية جديدة تنسجم مع هيكل النظام الدولي الحالي، وتكفل سيادة السلم والاستقرار وتضمن عدم نشوب ازمات جديدة تفضي الى مواجهات

عسكرية تقليدية او غير تقليدية، ولاشك ان لقاءات تمهيدية جماعية بين دول مجلس التعاون وايران ستكون خطوة مهمة في هذا الاتجاه من اجل التوصل الى ميثاق اقليمي توافقي.

ان مايشغل دول مجلس التعاون هو استمرار وتيرة التنمية وحفظ سيادتها واستقرارها الداخلي ، وبناء علاقات تعاون مع الجارة ايران قائمة على قاعدة الاحترام المتبادل وعدم التدخل في شؤون الدول الاخرى، وهو ما يدعم من وجود وفاعلية مؤسساتها وعلى رأسها مجلس التعاون الخليجي. (٢٤)

ان منطقة الخليج بحاجة الى سياسة امنية جماعية ترتكز على تعاون دول المجلس ، وصياغة شاملة تحدد الاهداف والتحديات ومصادر الخطر ، وتضع اليات ناجعة لادارة المخاطر بحيث تكون الخطة بمثابة خريطة طريق يتم بموجبها بناء القوات العسكرية لدول المجلس ،وصرف الاموال على الاجهزة الامنية المختلفة،وتعتمد كذلك على خليط من الاليات الدبلوماسية والعسكرية والامنية والثقافية،وان مثل هذه الاستراتيجية الامنية يمكن ان تشخص الاخطارعلى المدى ا لآني ، والمتوسط (٥ سنوات) والبعيد (١٠ سنوات)، وان مثل هذه السياسة تحتاج في صياغتها الى اجماع داخلي من المواطنين حتى تضمن تفعيلها، وحتى تقبل شعوب المنطقة بالثمن المادي الذي يج ب ان تدفعه مقابل تلك السياسة، او السياسات الامنية والاسترتيجية، وذهب البعض الى ان الولايات المتحدة ستبق ي قواتها البحرية(١٢ قطعة عسكرية) في بحر العرب والخليج العربي في المدى المنظور، ويعني هذا الجانب إعطاء اهتمام كبير جدا واولوية قصوى للابعاد الداخلية للامن في مجتماعاتنا لاحتواء صور ومظاهر اي احتقان طائفي، وتأكيد ضرورة التماسك الوطني والوحدة الوطنية ، ويعني من جانب اخر ضرورة التحسب امنياً لاحتمال اندلاع اضطرابات طائفية في حال نشوب الحرب، لذا فأن جهود دول مجلس التعاون يجب ان تتضاعف من اجل الحيلولة دون نشوب حرب جديدة في المنطقة، وضرورة تسوية الأزمة الإيرانية سلمياً، وفي الوقت نفسه يجب ان تتحسب دول المنطقة، وان تحرص على الا تأتي اي تسوية متوقعة على حساب دول المنطقة.

المبحث الثالث

الآفاق المستقبلية للعلاقات الخليجية الإيرانية

لقد شهدت العلاقات الخليجية الايرانية في السنوات الاخيرة ثغرة كبيرة جداً ، وخطت خطوات بناءة على المستويات كافة ، وعلى الرغم من المخاوف التي تبديها دول مجلس التعاون من الجارة " ايران "، إلا ان هناك العديد من الانجازات التي تم تحقيقها والتي كان من شأنها تفعيل تلك العلاقات. وفي هذا المبحث ستنصرف الدراسة للبحث في الافاق المستقبلية لهذه العلاقات .

رؤية ختامية لمستقبل العلاقات الخليجية-الإيرانية:

منذ سقوط نظام الشاه في ايران عام ١٩٧٩ والولايات المتحدة تحاول تحجيم الدور الإيراني في منطقة الخليج العربي ، فقد عمدت الأخيرة إلى سلك جميع المسالك التي تفرض من خلالها هذه الخصوصية القائمة بين دول المنطقة مع ايران من جهة، وبين أمريكا نفسها وإيران من جهة اخرى ، جاء هذا كرد فعل طبيعي على إسقاط نظام حليف استراتيجي معتدل، وكنتاج لتشكل هذه الخصوصية ، اندلعت الحرب الايرانية العراقية التي جاءت كتتويج لفرز قطبين متصارعين بشكل مباشر، وآخر عراقي مدعوم من دول الخليج ، لذلك فان العلاقات الخليجية الايرانية في تلك الفترة مرت بأسوأ مراحلها .

وبعد نهاية الحرب العراقية الايرانيـــــة، وقيام العراق بغزو الكويت في آب ١٩٩٠، حدثت حينها تحولات مفاجئة في تركيبة التحالفات في المنطقة، حيث انقلبت الدول الخليجية على العراق وبدأت تلك الدول تغير إستراتيجيتها تجاه ايران، محاولة التقرب اليها وكسب ودها دون ان يؤثر ذلك على الحليف الذي يضمن التوازن (الولايات المتحدة الأمريكية)، وفي الوقت نفسه ما كان من ايران إلا أن ترحب بهذا التقرب، خاصة من قبل المعتدلين الذين شجعوا على الانفتاح على الدول المجاورة ، بغية إنعاش ودعم الاقتصاد الإيراني، وهكذا بدأت مرحلة جديدة من العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران.

ومن المؤكد أن العلاقات الإيرانية الخليجية تفرضها اعتبارات الاخوة الاسلامية والجوار المشترك، وروابط التاريخ والمصالح المشتركة ، وهي ذات اهمية متز ايدة ، وحيوية للغاية ، لأنها تعتبر كمقدمة لتطوير العلاقات العربية الإيرانية.

وثمة ضرورة ان تدرك ايران ان هذه العلاقات هي علاقات إستراتيجية، وليست ظرفية، وان امن الخليج يقع على عاتق دوله بما فيها ايران، وفق ترتيبات امنية مشتركة، للحيلولة دون التواجد الاجنبي فيها، ولابد من توافر ارادة سياسية واضحة، والتخلص من رواسب الماضي ، ومنطق الحنين لدى القيادة الايرانية لدور " الشرطي " في المنطقة، والاحتكام لمنطق العصر في قبول التحكيم الدولي بشأن مسألة الجزر الإماراتية، والقبول بما تسفر عنه من قرارات حتى لاتكون هذه المسألة عقبة دائمة في تفعيل العلاقات من منظور انها تمثل مسألة سيادة وحقوق وطنية اماراتية، لايجوز القفز عليها، او التمادي في سياسات فرض وتكريس احتلالها وتغيير تركيبتها الديموغرافية،[٢٥] وفي الوقت الذي يمكن فيه رصد غياب رؤية عربية مشتركة ، ومستقلة، للتعاون مع ايران، بعيداً عن ضغوط التدخل الخارجي لتعطيل مسيرة التقارب والتطبيع، فإن على ايران خاصة على صعيد العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي – ان تتوقف عن مسعى بناء التعاون على" أساس ثنائي " أي مع كل دولة على حدة وطبقاً لطبيعة وحجم المصالح المشتركة، بل بصورة جماعية، مع النظام الرسمي لاقليم الخليج ، وعبر جامعة الدول العربية، على الصعيد الاشمل، وبمزيد من الاطر المؤسسية والنظامية، وبصورة متوازنة ومتكافئة.

ومما لاشك فيه ان جمهورية ايران الاسلامية تمثل رصيداً هاماً ومؤثراً عربياً واسلامياً، تبرز فعاليته بتصويب اوضاع ومسار العلاقات، وارتياد آفاق جديدة وهامة، تنعكس ايجاباً على قوة ورفاهية الشعوب والحكومات العربية والاسلامية على حد سواء.

ان بمقدور المراقب لتفاعلات مسار العلاقات الايرانية – الخليجية ان يرصد حقيقة انها شهدت نقلة نوعية هامة ومؤثرة، خاصة في الاونة الاخيرة من عام ٢٠٠٧، حيث مرت تلك العلاقات بتطورات عميقة، بشكل تصاعدي ومدروس ، وبوتيرة متسارعة ، وبأتجاه تأطير العلاقات وتنميتها، عبر اطر نظامية ثابتة ومتينة انطلاقاً من وجود منظومة شديدة التنوع والمتانة من المصالح المشتركة وعوامل الارتباط ونقاط الالتقاء التي تربط بين دول مجلس التعاون الخليجي والجارة " ايـــــران" ، فمن جانبها تسعى الاخيرة الى كسب دول المجلس طلباً لتدعيم مكانتها ونفوذها في المنطقة، وكسراً لحالة الجمود على مستوى السياسة الخارجية التي اتسمت بها طهران في اعقاب الثورة، ومن جانبها ترى دول مجلس التعاون الخليجي ان الجانب الايراني شريك أساسي وفعال في منطقة الخليج ، وتدرك تماماً اهمية مشاركة طهران ف ي

منظومة امنية على المدى الطويل، الا ان هذا الامر مرهون بتسوية القضايا العالقة بين ايران ودول مجلس التعاون الخليجي، وفي مقدمتها قضيـــــة الجزر الثلاث. (٢٦)

لقد باتت تلك العلاقات تندفع نحو الامام لارتياد افاق جديدة من التكامل والتنس يق والتعاون النشط في مجالات شتى، ومما لاشك فيه ان توفر الإرادة السياسية لتوليد هذا المناخ الجديد بتجلياته ومؤشراته الايجابية لترسيخ حيوية هذه العلاقات وضروراتها المنطقية ، وسط سياق تفاعلات وتحديات اقليمية ودولية خطيرة ، من شأنه اعادة تصويب بعض المسارات ، نتيجة ماشهدته ومرت به العلاقات بمنعطفات مختلفة ، وعبر مراحل متعددة ، تأرجحت فيها مابين الصراع ومايشبه الانفراج، والثابت ان هذه العلاقات تتأسس على عدة منطلقات تخدمها وترفدها بقوة دفع ذاتية ، نتيجة القواسم المشتركة، من اعتبارات الاخوة الاسلامية ، والجوار الجغرافي، والبعد الحضاري والعقائدي ، والمصالح المتبادلة عطفاً على الموروث التاريخي، بما يمكنها الاستجابة الواعية لعوامل الاختلاف وضرورة وجوده ، للانتقال من حالة " التعايش التنافسي" الى مرحلة التقارب والانفتاح ، والتنسيق والتعاون، بعيداً عن الاقصاء والتهميش في الترتيبات الامنية لذلك النظام الاقليمي الفرعي، ولما تمثله هذه المنطقة من اهمية وحساسية بالغة لدولها وللعالم بأسره لاعتبارات جيو- إستراتيجية متعددة ، ولإيجاد تعاون اقليمي فاعل ، طالما تنشده الاطراف ذات العلاقة ، وتبديد الشكوك حول النيات وطبيعة الاتفاقات والتفاهمات التي يمكن ان تثير الهواجس والمخاوف.(٢٧)

ان مستقبل العلاقات الخليجية الايرانية بات يرتسم ويتماشى مع مجموعـــة من التأثيرات القائمة ، فمن الناحية الايرانية، هي علاقات يتحكم فيها الى حد كبير الماسكون بالسلطة ، ومن الناحية الخليجية هي علاقات حذر مستمر، فهذه الدول تعرف جيدا ان المحافظة على توازن القوى في المنطقة يتطلب تواجد مستمر للحليف الامريكي الذي يضمن هذا التوازن وسط التخوفات المتنامية مع تطوي برنامجها النووي ، هذا البرنامج الذي بات يشكل هاجسا مخيفا لدى دول مجلس التعاون الخليجي ، فعلى الرغم من التصريحات التي يطلقها الرئيس الايراني احمدي نجاد بشأن البرنامج النووي وبأنه ذو اهداف سلمية، وبأنه لايشكل تهديدا حتى للكيا ن الصهيوني، الا ان هناك من يرى بأن مثل هذا الخطاب هو غير كاف لطمأنة دول العالم بوجه عام، ودول مجلس التعاون الخليجي بوجه خاص.(٢٨)

ويمكن القول ان هناك ثمة مرتكزات واسس وضوابط من شأنها ان تحدد حاضر ومستقبل العلاقات الايرانية – الخليجية، وتساهم في تفعيل وتطوير مجمل العلاقات العربية- الإيرانية ، اهمها :

١ -الاحترام المتبادل للانظمة.
٢ -عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
٣ -احترام السيادة الاقليمية والحدود القائمة المعترف بها.
٤ -احترام الممرات المائية وحرية المرور فيها.
٥ -زيادة التواصل وتبادل الزيارات.
٦ -نبذ استخدام القوة او التهديد بها.
٧ -توسيع العلاقات في اطار مبادئ الدين الاسلامي ، وترقيتها لما فيها مصلحة الشعوب والدول على حد سواء .
٨ -زيادة عدد الاتفاقيات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران ، سيما في المجال الاقتصادي والأمني والتي من شأنها العمل على تطوير وتحسين تلك العلاقات.
٩ -تنسيق العمل وتوحيد المواقف تجاه القضايا الدولية والإقليمية.

الخاتمة :

في عالم تتداخل فيه الأبعاد الداخلية مع الخارجية وتسقط فيه الحواجز بين النطاقين الإقليمي والعالمي ، تلعب العلاقة التفاعلية بين الدولة والبيئة المحيطة بها دور الجسر الواصل بين التفاعلات الجزئية التابعة من سياقات داخلية ، والأطر الكونية الناظمة لصيغ ومسارات العلاقات الدولية ولما كانت منطقـة الخليج جزءاً من منطقة إقليمية أوسع هي المنطقة العربية(بالمنظور القومي) أو منطقة الشرق الأوسط(من منظور سياسي جغرافي)،فأن العلاقة بين الدول الخليجية وبقية دول المنطقة تمثل أهمية خاصة لدى تحليل مجمل التفاعلات الخارجية الخليجية ، وتأتي في مقدمة تلك الدول إيران ، فالجغرافية السياسية تفرض احياناً انماطاً تكاد تكون ثابتة في العلاقات الدولية ، ورغم تضاؤل قيمتها كمتغير حاسم مع التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم هذا اليوم ، إلا انها تظل المتغير الأهم سيما في العلاقات بين الدول المتجاورة أو المتقاربة واهما التجاور والتقارب بين دول الخليج وإيران ، ولاشك أن تلك الحقائق كانت قد ساهمت في خلق ميراثاً مشتركاً ومترابطاً لدى شعوب تلك الدول، ومن هذا المنطلق فأنه يمكن القول بأن العلاقات الخليجية الإيرانية تمتد إلى فترات بعيدة جداً، وإنها مرت بمراحل عديدة وان

هذه العلاقات اليوم أصبحت تشهد انفراجاً ملحوظاً وتطورات كبيرة في الآونة الأخيرة ، حيث أصبحنا كثيراً مانتكلم عن التقارب الخليجي الإيراني .

وقد يعود ذلك إلى وجود منظومة شديدة التنوع والمتانة من المصالح المشتركة وعوامل الارتباط ونقاط الالتقاء التي تربط دول الخليج مع إيران ، وان تلك المنظومة من القواسم المشتركة من شأنها أن تذلل كل العقبات والمشاكل التي تواجه العلاقات مابين البلدين خاصة ، وان هناك من يرى بأن المرحلة المقبلة ستكون فيها المظلة النووية بم ثابة القاعدة الأساسية التي تنطلق منها السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول العالم عامة وتجاه دول الخليج على وجه الخصوص .

وما يمكن قوله بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي هو ضرورة الدخول في إعادة رسم وتحديد طبيعة الأخطار والتحديات الإستراتيجية الطابع ، وسلمّها التراتيبي ، ليست الأخطار المتمثلة في امتلاك إيران للطاقة النووية ، بل الأخطار المتأتية من التواجد الأمريكي في المنطقة ، والأخطار الناجمة عما يحدث في العراق .

لقد بات على دول مجلس التعاون الخليجي أن تحقق الأمن الإقليمي للخليج عبر تحالفها مع إيران ، مما يقتضي حل كافة المشاكل العالقة بين دول الخليج من جهة وإيران من جهة أخرى ، وان حل هذه المشاكل العالقة يمكن أن يكون من خلال المساعي الحميدة والتشاور والتوفيق في المواقف بينها وتنفيذ الاتفاقات القائمة بين بلدان مجلس التعاون الخليجي وإيران.

إن المرحلة القادمة تتطلب من دول مجلس التعاون الخليجي تبني رؤية واضحة حول مستقبل الترتيبات الأمنية للمنطقة ، وذلك للحد من الأزمات الإقليمية والتهديدات التي تعرض امن واستقرار المنطقة إلى الخطر.

الهوامش:

١. كمال عز الدين ، البعد التاريخي للمصالح الأمريكيـــة في منطقة الخليج العربي ، بيروت،١٩٨٨، ص١٠٢.
٢. د.احمد مهدي صالح، ايران والامارات وقضية الجزر الثلاث، مجلة صوت العدالة، الإمارات العربية المتحدة، العدد١٠، الصادرة بتاريخ ٢٠٠٢/٩/١١، ص٨.
٣. رياض نجيب الريس، وثائق الخليج العربي ، لندن ،١٩٧٥، ص١٦٩.
٤. عبد الخالق عبدالله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب(سلسلة عالم المعرفة)، ١٩٨٩، ص ١٥٩.

٥. عبد الله جمعة الحاج، مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو القرن الحادي والعشرين ، مجلة دراسات الخليج العربية، العدد٨٧، الكويت، خريف ١٩٩٧،ص١٧١.
٦. أ.د. هيثم غالب الناهي. السياسة النووية الدولية واثرها خلال اكثر من نصف قرن ، لنـــدن ، دار العلوم الأكاديمية، ٢٠٠٥، ص١٣٤.
٧. د. وحيد عبد المجيد، دوافع وابعاد التقارب الخليجي – الايراني، القاهرة، المركز الدبلوماسي للدراســات الإستراتيجية، ٢٠٠٦ ، ص ٤٣.
٨. انور عبداالرحمن، تحديات الامن في الخليج العربي، المغرب، منشورات دار قباء ، ٢٠٠٦ ، ص١٢٧.
٩. احمد عبدالجواد، الرؤيـــة الامريكية الجديدة لمنطقة الشرق الاوسط ، السلام للطباعة والنشر ، طرابلس ،٢٠٠٧، ص٤٥.
١٠. علاء بندر عيسى ، أصداء على ازمة الملف النووي الإيراني ، مركز الإمارات للدراسات والإعلام، كانون الثاني –٢٠٠٧، ص٣٧.

(*) في اطار سعيها لتحقيق أهدافها الإستراتيجية في منطقة الخليج العربي انتهجت الولايات المتحدة عدداً من من السياسات ، ابتداءاً من مبدأ نيكسون عام ١٩٦٩ والذي تضمن إنشاء قوة التدخل السريع ، وانتهاءً بسياسة ريجان في عام ١٩٨١ الذي عرف بسياسة العمودين المتساندين ومروراً بمبدأ كارتر، وصولاً الى سياسة بوش الأب وكلنتون وبوش الابن . لقد استهدفت تلك الإستراتيجية ايجاد قوات امريكية بشكل دائم في الخليج ، وقد نجحت الولايات المتحدة في ذلك ، حيث أضحى الخليج الان محاط بحزام عسكري امريكي استراتيجي ، وبالتالي فأنه خرج من معادلة الامن الهشة ليدخل خطة الامن الأمريكي.

(**) احتلال العراق هو التنفيذ العملي للإستراتيجية الامريكية في منطقة الخليج العربي ، وهو الذي يمكن الولايات المتحدة من السيطرة الفعلية على المنطقة بحيث لاتشهد اي تطورات تهدد الامن بالمفهوم الامريكي. لمزيد من المعلومات انظر : حازم المظفر، امن الخليج في المنظور الأمريكي ، مركز الدراسات الإستراتيجية، القاهرة ، س٢٠٠٦ ، ص٦٩.

١١. راشد سامح، أيران" نووية " والعرب، عمان، الاثير للطباعة والنشر ، ٢٠٠٦ ، ص٨٤.
١٢. عماد حرب، ايران وامن الخليج، مجلة دراسات خليجية، الامارات العربية المتحدة، العدد ٨٧، ٢٠٠٧ ، ص٧٧ .
١٣. راشد سامح، أيران" نووية " والعرب، المصدر السابق، ص ٨٤.
١٤. عماد حرب المصدر السابق، ص٧٨. كذلك انظر:
١٥. سمير رشيد السلطان، التقارب والتباعد في العلاقـــات الخليج الإيرانية، الكويت،٢٠٠٦ .
١٦. عبد الجليل زيد المرهون ، تحديات العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي ، القاهرة ،٢٠٠٥ ، ص٢٣.

17. Lee. M . Stewart ,The new challenge in Arab Gulf, United states , 2006 , p . 45 .

١٨. د.احمد نبيل احمد ،المتغيرات الاقليمية الدولية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط ، القا هرة ، المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية ، ايلول ٢٠٠٧، ص٦٧.

19. Herman Frederick , Foreign policy perspectives of the Gulf states, London , 1998, p.25.

٢٠. د. احمد نبيل احمد ، المتغيرات الإقليمية الدولية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط المصدر السابق، ص٧٠.

٢١. عبدا لجليل زيد المرهون، المصدر السابق ، ص١٢٥.

٢٢. عماد حرب، المصدر السابق ، ص٨٩.

٢٣. محمود فؤاد، القوى الاقليمية الجديدة في الشرق الاوسط ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١٧١، يناير ٢٠٠٨ ، ص٥٧.

٢٤. احمد هاشم الشمالي، الثابت والمتغير في السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي ، الامارات العربية المتحدة ،٢٠٠٦ ، ص ٥٩.

٢٥. محمد نجم عبد الله، الأبعاد الإقليمية للملف النووي الإيراني، مجلة دراسات وبحوث، العدد ٨٢، عمان،٢٠٠٧ ص٩٢.

٢٦. احمد هاشم الشمالي، المصدر السابق، ص٦١.

٢٧. جمال السويدي، دول الخليج والتحديات الأمنية الجديدة، المصدر السابق، ص ٨٥.

٢٨. محمد نجم عبد الله ، الأبعاد الإقليمية للملف النووي الإيراني، المصدر السابق، ص ٩٥.

المصادر:

١. كمال عز الدين البعد التاريخي للمصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي ، بيروت ١٩٨٨.

٢. د.احمد مهدي صالح، إيران والإمارات وقضية الجزر الثلاث ، مجلة صوت العدالة ، الإمارات العربية المتحدة، العدد١٠،الصادرة بتاريخ ٢٠٠٢/٩/١١.

٣. رياض نجيب الريس، وثائق الخليج العربي ، لندن ، ١٩٧٥.

٤. عبد الخالق عبدا لله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (سلسلة عالم المعرفة) ، ١٩٨٩ .

٥. عبدا لله جمعة الحاج، مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو القرن الحادي والعشرين ،مجلة دراسات الخليج العربية، العدد٨٧، الكويت، خريف ١٩٩٧.

٦. أ.د. هيثم غالب الناهي، السياسة النووية الدولية وأثرها خلال أكثر من نصف قرن ،لندن ، دار العلوم الأكاديمية ، س، ٢٠٠٥.

٧. د. وحيد عبد المجيد، دوافع وأبعاد التقارب ال خليجي _ الايراني ، القاهرة ، المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية ، ٢٠٠٦ .

٨. أنور عبدا لرحمن،تحديات الأمن في الخليج العربي،منشورات دار قباء ، المغرب ،٢٠٠٦ .
٩. حـــازم المظفر، امن الخليج في المنظور الأمريكي ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، القاهرة ،٢٠٠٦.
١٠. احمد عبد الجواد، الرؤية الامريكية الجديدة للشرق الاوسط،السلام للطباعة والنشر، طرابلس ، ٢٠٠٧ ، ص ٤٥ .
١١. علاء بندر عيسى ،أصداء على أزمة الملف النووي الإيراني ، مركز الإمارات للدراسات والإعلام،كانون الثاني ٢٠٠٧.
١٢. راشد سامـــح، إيران" نووية " والعرب ، عمـــان ، الأثير للطباعة والنشر،٢٠٠٦.
١٣. عماد حرب، إيران وامن الخليج ، مجلة دراسات خليجية، الإمارات العربية المتحدة ،العدد ٨٧ ، ٢٠٠٧.
١٤. سمير رشيد السلطان، التقارب والتباعد في العلاقات الخليجية الإيرانية، الكويت،٢٠٠٦
١٥. عبد الجليل زيد المرهون ، تحديات العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي ، القاهرة ،٢٠٠٥.
16. Lee . M . Stewart , he new challenge in Arab Gulf , United states , 2006 .
١٧. د.احمد نيلى احمد ،المتغيرات الإقليمية ، الدولية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط ، القاهرة ، المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية ، أيلول ٢٠٠٧.
18. Hermam Frederick , Foreign policy perspectives of the Gulf states, London ,1998.
١٩. محمود فؤاد ، القوى الإقليمية الجديدة في الشرق الأوسط ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة . العدد١٧١، يناير ٢٠٠٨.
٢٠. احمد هاشم الشمالي ، الثابت والمتغير في السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي ، الإمارات العربية المتحدة ،٢٠٠٦.
٢١. محمد نجم عبد الله ، الأبعاد الإقليمية للملف النووي الإيراني ، مجلة دراسات وبحوث ، العدد ٨٢، عمـــان ، ٢٠٠٧.